

الإفتتاحية

استحقاق متجدد للدفاع عن الفقراء

لم يكد عمال لبنان وفقراؤه يقفلون أبواب استحقاقات شهر أيلول المدرسية وأكلافها الباهظة ، حتى داهمتهم حرائق تشرين وفيوض مياهه ، وفيها جميعا غابت الدولة ، وغابت حكومتها وهيئاتها الاغاثية ، وأربك وزراؤها المعنيون.

وإذ يللمل عمال لبنان وموظفوه خيبات أملهم من حكومتهم ، في زيادة غلاء خادعة ، لم تسمن من جوع ، وإذ يعض سائقو لبنان وفلاحوه وصناعيوه وسياحيوه على جرح إهمالهم وإهمال قطاعاتهم الإنتاجية ، لا تنفك حكومتهم ومجالس حكومتهم وهيئات حكومتهم عن مطاردتهم في ما بقي ونذر من مكتسباتهم وحقوقهم ، فتفتح عليهم جبهات وجبهات من الحرب المعلنه والمضمرة ، تطارد حقوقهم في الضمان الاجتماعي ، وتمنع عنهم حقوقهم وأجورهم في مصالح المياه شمالا وجنوبا ، وتتهرب من ضمان مدخرات عمرهم اليسيرة المهتدة بأزمة نظام مالي عالمي. هذا بعض مما تشهده الحكومة في وجه عمال لبنان وما تضمه مشاريعها ومشاريع قوانينها أشد وأمر؛ فمع كل استحقاق لقانون موازنة يضع الوطن يده على قلبه ، ويضع المواطن قلبه ووطنه مجددا على سكة خوفه وقلقه.

مشروع قانون موازنة ٢٠٠٩ في قراءة أولية ، هو مشروع يفرغ الوطن من رموز السيادة والاستقلال بتشركة مقترحة للأصول السيادية ، تشركة مفتوحة بضوابط ليست مضبوطة ، تبيح الأرض وجوف الأرض ، وتبيع الهواء وعمق الفضاء للبورصة والمال السياسي الذي لا هوية له ، مشروع موازنة ينفذ يد الدولة من آخر واجب لها باق في عهدتها يرسم حدود السيادة ويضمن بعض أنظمة متبقية من الحماية الاجتماعية للبنانيين مع كل استحقاق موازنة ينتقل خوف المواطن من الحاضر إلى خوف على المستقبل ، قانون الموازنة بات هاجس اللبنانيين ، وكلهم يدركون أن مشروع الموازنة السنوية للدولة ، مشروع دخول جديد إلى جيوبهم وبيوتهم ، يزيدهم إفقارا ، ويزيدهم إهمالا ، ويعمق غربتهم في وطنهم وغربتهم عن قانون وطنهم ، من حق فقراء الوطن أن يهابوا وأن يخافوا الموازنة ومشاريع الموازنة وحققهم أن يقولوا : لا لكل موازنة ، لا لأي موازنة ، أعفونا وأعفوا الوطن من الموازنة.

الحركة النقابية مجددا أمام استحقاق الموازنة ، أمام استحقاق متجدد للدفاع عن حقوق الوطن والفقراء ، أمام مواجهة احتمالات قرصنة جديدة لحقوق الوطن والمواطن .



فينشر : التصريح عن اليد العاملة الأجنبية هي تطبيق للقانون اللبناني
تراجع عالمي لأسعار النفط يلجئه السنيورة محليا

مشروع قانون موازنة 2009 بعض نقاط على بعض جروف

في عدد من النقاط التي ظهرت من مشروع الموازنة تبدو جلية الاستهدافات القديمة الجديدة في السياسات الاقتصادية الاجتماعية والضريبية ، في بعضها يبدو التسلل ومحاولات الاستغفال ، وفي بعضها الآخر يبدو الاستجهاال للمطالب النقابية . وأوضح ما في مشروع الموازنة أنه يكشف تجاهل الفريق الذي وضعه أننا في أزمة عالمية اقتصادية ومالية سببتها سياسات تلامذة مدرسة الليبرالية والنيوليبرالية التي ينتمي إليها هؤلاء ، والفارق فقط هو أن أولئك مارسوا من موقع المشرع و المباشر وهؤلاء رجع صدى .

مشروع موازنة ٢٠٠٩ محاولة تجذير لمشروع اقتصادي اجتماعي يتمسك أصحابه به ، رغم أنه المسؤول عن إيصال البلد إلى عنق الزجاجة ، والتسبب بضياع موارده وموازناته ، ووضعه في مديونية مرهقة ، ووضع اللبنانيين في أحلك وأقسى الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وخنقهم ، وإنهاكهم ... ويكاد يبدد كل أمل لهم بحياة كريمة لهم ولأولادهم . كلام قديم ، بإيقاع رتيب ، ولكن هل مشروع موازنة ٢٠٠٩ ، كلام جديد بإيقاع نشط ومنشط للاقتصاد وللآمال ؟ تلتزم الحكومة في مشروع موازنتها للعام ٢٠٠٩ تشركة المؤسسات العامة ذات الطابع التجاري من كهرباء ، ومياه ، ونقل ، ومرافئ ، ومطارات ، وغيرها ، وتأخذها بيد واحدة وعقل واحد لتنفذ فيها حكما واحدا : التشركة خلال سنتين ، على أن يتبع ذلك إدراج أسهم هذه الشركات في البورصة لتصبح شركات مساهمة تخضع لقانون التجارة ويتم التداول بأسهمها كأى شركة خاصة . هل هذا كلام نشط ومنشط للاقتصاد؟ أم أنه محاولة ممجوجة لتمرير أوسع عملية خصخصة للمؤسسات الدولة التي تقدم خدمات حيوية للمواطنين ، أليس ذلك مقارنة معمة ، ضالة ومضلة ، كاذبة ومكذبة للوقائع وللحقائق ؟ وبعيدا عن حسابات الجدوى الاقتصادية وسلامة بيع الأصول السيادية ، هل هم تقنيا وعملايا وحتى سياسيا قادرين على ذلك ، وضامنون لتوفر الشارين والمساهمين في سنتين ، إحداها سنة انتخابات . إن أصحاب مشروع موازنة ٢٠٠٩ يعتبرون أن مشكلة المؤسسات العامة في لبنان ذاتية وتكمن في ملكيتها من قبل الدولة ، وليست خارجية وتكمن في منظومة الفساد التي أحاطوها بها ، ودمروها بهدف تبرير بيعها لحفنة من المرتبطين بهم . إن أصحاب مشروع موازنة ٢٠٠٩ يريدون أن يثبتوا في أذهان الناس ما ليس ثابتا في أن إدارة القطاع الخاص كانت أفضل مع الخلوي ، وأن مؤسسة كهرباء لبنان لم تك في يوم من الأيام تتمتع بإدارة تقوم بواجباتها قبل أن تمتد إليها أيدي عبثهم واستثماراتهم ، وأن مطار بيروت كان الأفضل في المنطقة قبل أن تمتد إليه أيادي النهب المشرع بمظلة التحديث الذي دفع لبنان ثمنه أكثر من ربع مديونيته الحالية .

إن أصحاب مشروع موازنة ٢٠٠٩ يحاولون تجديد التزاماتهم السابقة بإلغاء مجلس الجنوب وصندوق المهجرين (دون التعرض إلى مجلس الإنماء والاعمار والهيئة العليا للإغاثة ، والهيئة الناظمة للاتصالات ،) دون أن يثبتوا صدقية التزاماتهم تجاه الناس الذين ما زالوا خارج بيوتهم وقراهم وخارج حدود الأمن الاجتماعي والمجتمعي (وهي مهام وأهداف أنشئت من أجلها هذه المؤسسات) ، ودون أن يضعوا البرامج ويغيروا السياسات في ما أبقوا عليه من مؤسسات ، ويقدموا الالتزامات المطمئنة لإيصال الحقوق التي ما زالوا يحجبونها عن أصحابها كتعويضات الحرب وتعويضات الكوارث طبيعية هل يريد أصحاب مشروع موازنة ٢٠٠٩ إلغاء المجالس بحدود العام ٢٠١٠ ، بعد أن تكون قد اتمت واجباتها وأنهت ما انشئت من أجله ، أم يريدون إلغاء مهامها ، وشطب ما علق في ذمهم تجاه أصحاب الحقوق القديمة ، وتجاه أصحاب الحقوق الجديدة ، أم ستصبح الهيئة العليا للإغاثة الوكيل الحصري في كل ذلك ؟

دور النقابات في تطوير وإنشاء أنظمة الحماية الاجتماعية وجماعتها

بأفاق أبعد من حدود الرعاية الاجتماعية الموضعية والظرفية ، تعمل المنظمات النقابية ومؤسسات المجتمع المدني لتأمين مظلة حماية شاملة للعمال وللمجتمع ، عبر تكثيف أنظمة الحماية الاجتماعية ، وتنويعها لتشمل مختلف جوانب الحياة والحاجات الإنسانية، ولتلبى متطلبات الحياة وتعقيدها المستجدة ، في ظل التنوع والتعدد في أنماط الحياة وثقافات الاستهلاك أن تعميق وترشيد الوعي النقابي، بما وصلت إليه الأبحاث والدراسات، وبما حققته التجارب المحلية والعالمية ووفر- أو من شأنه أن يوفر- حياة أكثر أمانا للعامل بشكل خاص وللإنسان بشكل عام ، هي وظيفة نقابية أكثر أهمية في جملة الوظائف النقابية ثم إن بلورة نتائج هذه البحوث في شكل سياسات وبرامج، ثم توسيع الحوار والمشاركة حول هذه السياسات والرؤى المستقبلية، بهدف تصحيح مسارات وواقع عدد من أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة في البلد (الضمان الاجتماعي ، المؤسسة الوطنية للاستخدام ، مراكز التأهيل المهني ، التعاونيات ، جمعيات حماية المستهلكين ، بنوك التسليف ، مؤسسات التأمين ، صناديق التعاضد ، الدفاع المدني ، مؤسسات رعاية المسنين والمعاقين ، الخ ..) والعمل على صياغة أنظمة حماية اجتماعية جديدة توفر المزيد من الحماية الاجتماعية والدفاع الاجتماعي الاستباقي، (عمالة الأطفال، صندوق البطالة، التقاعد والحماية الاجتماعية، الخ...) والعمل على إنشائها لتشمل بحمايتها أوسع الشرائح العمالية والمجتمعية، هي لا شك من انبل الوظائف النقابية، وأكثرها تقدما، في جملة الوظائف النقابية الفعالة والمنتجة. إن اغلب أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة ينقصها الوضوح في تحديد أهدافها ، وترتيب أولوياتها ، ورصد أدواتها وبرامجها، ولهذا فإن مراجعة أهداف معظم أنظمة الحماية الاجتماعية يوضح أحوال مساراتها نحو تحقيق أهدافها وربما يكشف الحاجة إلى مجموعة من التقويمات والأنشطة والبرامج لضمان بقاء هذه الأنظمة على خط أهدافها .

إن تنوع وتعدد أنظمة الحماية الاجتماعية لتشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحريات العامة ، وتوفير التعليم والمهارات الأساسية للقوى البشرية ، وتوفير أنظمة الرعاية الاجتماعية وفرص العمل والتأهيل المهني والإداري، وحماية ورعاية ذوي الحاجات الخاصة، وتعهد برامج وأنشطة ثقافية، إن توزيع هذه الأنظمة من الخدمات المختلفة سواء بين القرية والمدينة، ذكورا أو إناثا ، ووظيفة نقابية ولا تتركها كلها إن لم نقدر على بعضها، أن التنسيق والتكامل بين أنظمة الحماية الاجتماعية ؛ في تقديم الخدمات وتوفيرها ، وفي الأهداف التي نعمل لأجلها مطلب حيوي ، لسد الثغرات والفجوات ، و لضمان عدم التعارض أو التناقض ، ولعدم الإهدار في الإمكانيات والموارد البشرية، يبقى أن عوامة الأنشطة النقابية متمم ضروري لتحقيق الأهداف المرجوة لأنظمة الحماية الاجتماعية المحلية، في وجه عوامة بغيضة لعدد من السياسات الاقتصادية التي انعكست بشكل مباشر على سوق العمل وحقوق العمال المحليين والمهاجرين، (للقاءات والمؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية والعمل النقابي المشترك العابر للحدود ، الاتفاقيات المشتركة واتفاقيات التوأمة بين المنظمات النقابية الإقليمية والدولية .

الأنظمة الاقتصادية المعاصرة ودور الدولة

النظام الليبرالي

يطلق على النظام الليبرالي أيضا اسم النظام الاقتصادي الحر لتمتعه بالحرية الاقتصادية كحرية المبادرة الفردية ، وحرية المنافسة والأسعار ، وحرية نقل الرساميل ، وغيرها ويطلق عليه أيضا اسم اقتصاد السوق حيث تتحد أسعار السلع والخدمات والعملات والأجور والفوائد المصرفية، الخ .. من خلال قاعدة العرض والطلب .

ومع نشوء النيوليبرالية المستوحاة من الفكر الكينزي (جون مانيارد كينز) بدأ يستخدم مصطلح الليبرالية الكلاسيكية في الإشارة إلى النظام الليبرالي مع حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية في العام ١٩٢٩ بدأ الشك بمبادئ هذا النظام يزداد وأصبح من الضروري إعادة النظر بطريقة تطبيق هذه المبادئ .

ومع اعتماد دول الغرب السياسات الاقتصادية المستوحاة من الفكر الكينزي ، نشأ النظام النيوليبرالي الذي ما يزال قائما حتى يومنا هذا ويعتبر مسؤولا عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي نشهد بداياتها اليوم .

مبادئ وأسس النظام الليبرالي

- ١- الملكية الخاصة: الملكية الخاصة حق طبيعي لا يجوز للحكومات التعرض له لأي سبب.
- ٢- المبادرة الفردية: هي أساس الإبداع والتجديد والجهد الاقتصادي في لنظام الليبرالي.
- ٣- شرعية الربح: يرفض النظام الليبرالي المساس بالربح من ناحية تحديده أو تقليصه عبر الضرائب المباشرة .
- ٤- حرية الأسعار: المنتج أو التاجر يحدد سعر إنتاجه أو سلعه بكل حرية فحرية الأسعار شرط أساسي للمنافسة.
- ٥- حرية التبادل مع الخارج : هي حرية الاستيراد والتصدير غير الخاضعة لحواجز جمركية أو لأي سياسة حمائية للإنتاج الوطني .
- ٦ - حرية القطع : القطع هو صرف عملة بعملة أخرى ، فلكل فرد حرية تحويل أي مبلغ من المال من أي عملة إلى عملة أخرى وساعة يشاء .
- ٧- حرية تنقل الرساميل : لكل شخص الحق في تحويل أمواله إلى الخارج ومن الخارج إلى الداخل ساعة يشاء وبمعزل عن أي قيد .
- ٨- السياسة الضريبية: وينادي النظام الليبرالي بعدم استخدام الضريبة كأداة للسياسة الاقتصادية أو الاجتماعية.
- ٩ - دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي: ترفض الليبرالية الكلاسيكية أي تدخل للدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كافة .



فنيش : التصريح عن اليد العاملة الأجنبية هو تطبيق للقانون اللبناني

زار مسؤول وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله الحاج هاشم سلهب على رأس وفد من الوحدة معالي وزير



العمل الحاج محمد فنيش في مكتبه في وزارة العمل وتم بحث عدد من الشؤون النقابية والقضايا المطلية وكانت جولة من النقاش رسمت آفاقاً واضحة وثابتة من مجالات التعاون لما فيه مصلحة العمل النقابي العمالي ومطالبه الضرورية التي تؤمن المصالح العليا للعمال اللبنانيين وحركتهم النقابية .

وزير العمل أكد حرصه على الهيئات الثلاثية التمثيل وحضورها الجدي والفاعل لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها وحفظ مصالح أطرافها الثلاثة وحماية مصالح العمال وضمان حقوقهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ،

وضرورة وضع البرامج التأهيلية والإعدادية الشاملة لتطوير كفاءاتهم وقدراتهم المهنية ، وتلبية حاجات سوق العمل اللبناني من اليد العاملة اللبنانية .

وأوضح الوزير فنيش أن دعوة أصحاب العمل للتصريح عن اليد العاملة غير اللبنانية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ودفع الاشتراكات عنها هي تطبيق للقانون الذي يرفع سوق العمل اللبناني ، وأكد أن التصحيح الأخير للأجور جاء على أساس القانون ٦٧/٣٦ ومندرجاته ، وأبدى معاليه اهتماماً خاصاً بمطلب إنشاء صندوق البطالة وكشف عن مداولات قائمة بين المعنيين والمهتمين بهذا الشأن .

وفي موضوعي الصرف التعسفي والصرف الكيفي اللذين يتعرض لهما العمال وعد وزير العمل بإصدار التوجيهات اللازمة لأجهزة الوزارة المعنية وتفعيل عملها بالشفافية المطلوبة واتخاذ الإجراءات القانونية لحفظ حقوق العمال وفرص عملهم.

فنيش يبحث مطالبات اتحادات عمالية

بحث وزير العمل الحاج محمد فنيش مطالب عدد من اتحادات النقابات العمالية. والتقى وفداً من اتحادات ونقابات القطاع البري تحدث بإسم الوفد بسام طليس فأشار إلى أن اللقاء تناول موضوع الضمان الاجتماعي ومشكلة السائقين العموميين مع مراكز الضمان وإدارته. ولفت إلى أن مرسوم رفع الحد الأدنى إلى ٥٠٠ ألف ليرة قد طاول الأجراء والمستخدمين والموظفين لكنه انعكس سلباً على السائقين العموميين بحيث إنه طبق على هؤلاء كل الاشتراكات على أساس الحد الأدنى الجديد للأجور في مقابل عدم استفادتهم منه، عارضاً لمشاكل السائقين العموميين ومطالبهم.

كما التقى فنيش وفداً مشتركاً ضم رئيس اتحاد المصالح المستقلة ونقيب كهرباء لبنان شربل صالح، رئيس نقابة كهرباء قاديشا محمود اسطنبولي وأمين سر نقابة مصلحة الليطاني يوسف بلوط.

وتسلم وزير العمل مذكرة مطلبية من وفد اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في لبنان الشمالي برئاسة شعبان عزت بدرة وأمين السر العام شعبان عبود خضور.

مواقف نقابية تثنى موقف وزير العمل في حماية اليد العاملة اللبنانية

اعتبر اتحاد الوفاء في بيان له أن اليد العاملة اللبنانية دخلت دائرة الأمان والمنافسة الشريفة بقرار وزير العمل الزام أصحاب العمل التصريح عن عمالهم الأجانب للضمان الاجتماعي ورأى أن فرص عمل اللبنانيين باتت في منافسة شريفة يحميها القانون بعد طول غياب .

ولفت بيان اتحاد الوفاء الى ضرورة أن يعي أصحاب العمل اللبنانيين واجبهم الوطني ويدركوا أن الاقتصاد اللبناني لا يؤخذ بسياسات القهر الاجتماعي وهم يرون بأعينهم معاناة عمال لبنان ويده العاملة.

بدورها جبهة التحرر العمالي ثمنت الموقف المسؤول لوزير العمل لجهة اعتماد سياسة حماية اليد العاملة اللبنانية بربط إعطاء إجازات العمل للعمال الأجانب بتسجيلهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

رئيس اتحاد نقابات سائقين السيارات العمومية ومصالح النقل بسام طليس اعتبر أن أولى نتائج القرار الإيجابية تعزيز دور الحركة النقابية اللبنانية، ورأى «أن هذا القرار بقدر ما هو حماية لليد العاملة اللبنانية، فإنه حصانة اجتماعية وإنسانية وقانونية لإخوتنا وزملائنا العمال غير اللبنانيين، وهو تنفيذ للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، يعزز الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ويغذي ماليته خدمة للعمالة اللبنانية ، ويحد من التهويل والتهديد الدائم بصرف العمال.

اقر في اللجان المشتركة وأحيل الى الهيئة العامة

نظام التقاعد والحماية الاجتماعية باق في مؤسسة الضمان الاجتماعي

أحيل الى مجلس النواب مشروع القانون الرامي الى تعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي وإنشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية، وأبرز ما يوفره نظام التقاعد هو «معاش التقاعد، معاش العجز، معاش خلفاء المضمون وتقديمات المرض والأمومة». ونص مشروع القانون على أن يكون هذا النظام تابعا لمؤسسة الضمان الاجتماعي وأدخل تعديلا يصبح بموجبه عدد أعضاء مجلس إدارة الضمان ٩٩ عضواً عوضاً عن ٩٩ موزعين على الحكومة وأرباب العمل والعمال بمعايير لاختيار أصحاب الكفاءة العلمية والشهادات الجامعية. وسوف تشكل هيئة تضم الرئيس ونائبين له وأمين سر لتنفيذ العمل وآلياته».

وبحسب اقتراح القانون «يخضع إلزاميا لأحكام نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الأشخاص الذين يدخلون العمل بعد تاريخ وضعه موضع التنفيذ والمضمونون الذين هم في الخدمة بالتاريخ المذكور ممن لم يبلغوا سن الخامسة والخمسين». كما سيكون متاحا للآخرين الانتساب اختياريًا لنظام التقاعد.

وبموجب مشروع القانون «يخضع صاحب المعاش (التقاعدي)، الذي أتم سن الرابعة والستين وصاحب العجز وأصحاب المعاش لفرع ضمان المرض والأمومة ويستفيد من تقديمات العناية الطبية ونفقات الدفن.

وينص مشروع القانون على أن مصادر تمويل نظام التقاعد والحماية الاجتماعية يتكون من: الاشتراكات، عائدات استثمار وتوظيف الأموال المتأتية من هذه المصادر. مساهمة الدولة السنوية المحددة بمبلغ يوازي نسبة صفر فاصلة خمسة واربعين في المئة من مجموع كسب الخاضعين لهذا النظام...

الاشتراكات على عاتق أصحاب العمل والمضمونين. أما نسبتها ف٩٩،٩٩ على عاتق رب العمل. وخمسة في المئة على عاتق الأجير. ويتحمل المضمون الاختياري كامل معدل الاشتراكات.

وأقر مشروع القانون لجنة الاستثمار التي يفترض أن تتولى توظيف أموال الصندوق لآجال متوسطة وطويلة». وان «تضع وتنفذ وتطور سياسة استثمارية لكل صندوق من صناديق النظام بحيث تؤمن إدارة حذرة للأصول على أن يعاد النظر في هذه السياسات وتعديلها سنويا». ويتم تعيين رئيسها وأعضائها من الخبراء بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء. وقد حددت معايير مشددة في اختيار الاعضاء..

الإمام الخامنئي: المدرسة الليبرالية بكل هيمنتها سقطت



أكد الإمام السيد علي الخامنئي لدى استقباله أئمة الجمعة ان النهضة الاسلامية تتعاضم قوتها يوماً بعد يوم بفضل الصمود والعون الالهي، وان المدرسة الليبرالية الديمقراطية قد سقطت امام العالم بكل هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وقال سماحته ان الفقاعة الوهمية لسيادة المال في العالم الغربي قد تلاشت، وان صراخهم قد ارتفع الي عنان السماء. واطاف: في الوقت الذي انهارت فيه المدرسة الماركسية وتتناهى الى الاسماع اصوات انهيار مدرسه الليبراليه الغربيه، فان النهضة الاسلاميه تتسع يوماً بعد يوم، وعلى الثورة الاسلامية كمحرك لهذه المدرسة الفكرية الكبرى ان ترسخ اكثر فاكثر عوامل التقدم والصمود.

80٪ من اللبنانيين خارج الإزدهار

جورج قرم يدعو للضغط من أجل برنامج إصلاحي

رأى وزير المال الأسبق، جورج قرم، أن الأزمة المالية العالمية تفتح فرصة للبنان للانتقال به من عقلية الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاعات الإنتاجية، وقال إن على الاتحاد العمالي العام والقوى الإصلاحية مهمة طرح برنامج يهدف إلى الانتقال من النظام الرأسمالي السيئ الأداء، الذي يضع 80 في المئة من اللبنانيين خارج «الازدهار»،



إلى نظام اقتصادي يستغل عبقرية اللبنانيين وإبداعهم ويعتمد على قدراتهم في الإنتاج.

وقدم للمحاضرة رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، مطالباً الدولة بتوسيع قانون ضمان الودائع ليكفل ودائع صغار المودعين بمجملها.

وانتقد قرم السياسات المسماة «إعمارية» إذ إن كل الدول بإمكانها بناء مطار وأوتوسترادات، ولكنها في لبنان ترافقت، بكلفتها المرتفعة.

ورأى قرم أن تأثر لبنان بالأزمة المالية العالمية مرتبط بمدى حصول انكماش اقتصادي في الخليج العربي، إذ سيخسر عدد من اللبنانيين وظائفهم في

الخليج مقترحاً أن يطرح الاتحاد العمالي العام والقوى الإصلاحية والتغييرية الأخرى برنامجاً اقتصادياً إصلاحياً يهدف إلى التحوّل من اقتصاد ريعي يرتكز على قطاع العقارات والمال إلى اقتصاد منتج يستنفر كل العناصر التنافسية الطبيعية والكفاءات البشرية.

نقابات السائقين العموميين تطالب بتنظيم النقل: ربط التعويض العائلي بالحد الأدنى الجديد للأجر

بحثت اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في اجتماع عقده ، في استئناف تحركها المطلي للوصول الى تحقيق

مطالبها المزمنة. وقرر المجتمعون التحضير لتحرك يبدأ بالاعتصامات والاضرابات يعلن في حينه، دفاعا عن مكاسبهم في الضمان الاجتماعي، ودعوا جميع السائقين الى تجميد دفع اشتراكاتهم للصندوق الى حين البت بهذا الموضوع.

وبعد الاجتماع، عقد مؤتمر صحافي تلا في خلاله رئيس الاتحاد

اللبناني للسائقين العموميين بسام طليس بيانا طالب فيه باعتماد دفع المستحقات للسائقين في التعويض العائلي على الحد الأدنى الجديد للاجر ٥٠٠ الف ليرة، اصدار مرسوم الاعفاء الجمركي لتجديد آليات النقل العمومي بكل فئاتها، اقرار قانون التنقيب عن النفط، ومناقشة تعرفه النقل مع النقابات والجهات المعنية.

اتحادات النقل: إنشاء مجلس أعلى للنقل في لبنان وخطة نقل عامة

تابعت اتحادات النقل تحركها ولقاءاتها وعقدت لقاءً مع وزير الأشغال العامة والنقل غازي أعرضي في وزارة

الأشغال العامة والنقل بتاريخ ٢٤-

١٠-٢٠٠٨ وبحث معه مسألة رفع

الضمان اشتراك السائقين تبعاً للحد

الأدنى الجديد. وتطرق المجتمعون

لإمكانية إنشاء مجلس أعلى للنقل في

لبنان وخطة نقل عامة وخفض تعرفه

النقل، وكلف الوزير العريضي مدير

عام وزارة الأشغال العامة والنقل

بمتابعة البحث مع الاتحادات النقابية

وعقد الاجتماعات الضرورية لذلك.

وكان قد حضر اللقاء عن اتحادات

النقل الزملاء عبد الأمير نجدي،

بسام طليس، ديب حمود واحمد

الموسوي وعدد من رؤساء نقابات النقل والمواصلات في لبنان.

نجدي يطالب بحماية الضمان الاجتماعي

طالب رئيس اتحاد نقابات سائقي السيارات العمومية للنقل البري في لبنان عبد الامير نجدي بمعالجة جدية لحماية

الصندوق الوطني الاجتماعي مشيراً الى وجود تجاهل متعمد لضرب هذه المؤسسة.

ورأى ان ما هو اخطر في هذه المؤسسة هو الواقع الراهن للوضع الاداري المتردي لهيكليته الادارية وأدائها .



الإتحاد العمالي العام : استنزاف لجيوب العمال

اتحاد الوفاء : رسوم مدانة تستوجب تحركاً مناسباً

رفع رئيس الحكومة فؤاد السنيورة قيمة الرسوم الجمركية الى ١٩٩٠ ليرة على كل صفيحة بنزين ، بعد أن ثبت سعر الصفيحة على ٢٢٨٠٠ ليرة ، ويُتوقع ارتفاع هذا الرسم في الأسابيع المقبلة بسبب المسار التراجعي لأسعار النفط عالمياً .

هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان استنكرت «إحياء قرار الحكومة السابقة رقم ٢٠٠٦/١٠٩ القاضي بتحديد سعر صفيحة البنزين ٩٥ أوكتان بـ ٢٢,٨٠٠ ليرة» وسأل رئيس الاتحاد العمالي العام، غسان غصن، الحكومة ورئيسها: «لماذا لم يجر الالتزام بالقرار الذي كان متفقاً على صدوره حين ارتفعت أسعار المشتقات النفطية، وبلغ سعر البنزين ٣٥ ألف ليرة؟»، وأوضح أن لجوء الحكومة إلى سياسة استنزاف ما بقي في جيوب العمال، وذوي الدخل المحدود ليس سوى استمرار للسياسة الضريبية الجائرة نفسها .

اتحاد الوفاء اصدر بياناً قال رأى فيه أنه ز في حين انتظرت الفئات العمالية والشعبية من الحكومة معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية للناس والالتفات الى معاناتهم على أبواب الشتاء فتخفف عنهم أعباء مواجهة البرد القاسي فإذا بحكومة الرئيس فؤاد السنيورة تلتف على بصيص الأمل في انخفاض أسعار المشتقات النفطية بالعودة الى فرض الرسوم على صفيحة البنزين ، وهي رسوم مدانة تستوجب تحركاً مناسب وسريعاً على كل المستويات السياسية والنقابية والشعبية ودعوة طارئة للمجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام لمواجهة التجاهل المستمر لمصالح الناس والتعدي على جيوبهم من قبل هذه الحكومة .

مستخدمو مياه الشمالي يضربون دفاعاً عن حقوقهم

لبي العاملون في مؤسسة مياه لبنان الشمالي دعوة المجلس التنفيذي لنقابة مستخدمي المؤسسة وعمالها الى الإضراب في كل الدوائر والاقسام، دفاعاً عن حقوقهم ومكتسباتهم، واحتجاجاً على عدم تطبيق بنود المراسيم والانظمة والقرارات الصادرة بحسب الاصول، خصوصاً في ما يتعلق بالمساعدات الاستشفائية، وتصفية تعويضات نهاية الخدمة للذين توفوا أو تركوا الخدمة لبلوغهم السن القانونية، والمطالبة بإعطائهم الحقوق الكاملة من التعويضات .

وفي الاطار نفسه، نفذ العمال والمستخدمون في دائرة مياه البترون إضراباً تحذيرياً تجمع خلاله العاملون في مكاتب المصلحة في البترون، وعبروا عن احتجاجهم واستنكارهم لتجاهل حقوقهم.

وأكد نائب المجلس التنفيذي لنقابة العمال والمستخدمين في مؤسسة مياه لبنان الشمالي ممثل دائرة البترون يوسف باز أن هذا الاضراب تحذيري، وفي حال عدم التجاوب مع المطالب ستتخذ خطوات أخرى الى حين الحصول على المستحقات القانونية.

وفي الجنوب، اصدر المجلس التنفيذي لنقابة المستخدمين والعمال في مؤسسة مياه لبنان الجنوبي بيان طالب فيه بتنفيذ قرار مجلس الوزراء المتعلقين بتصحيح الاجور ورفع الحد الأدنى الى ٥٠٠ الف ليرة وزيادة بدل النقل. وأكدت وقوف نقابة مياه لبنان الجنوبي مع اخوتهم في الشمال، والتضامن معهم حتى النهاية.

عبود يواصل هجومه على المفحول الرجعي

برر رئيس جمعية الصناعيين فادي عبود رفضه زيادة الأجور بالاعتراض على الأسلوب الذي اعتمده الدولة لإقرار

هذه الزيادة، مهاجماً وسائل الاعلام في تعاطيها مع هذه المسألة. وأوضح عبود بعد زيارته رئيس تكتل التغيير والاصلاح النائب ميشال عون ان الهيئات الاقتصادية ليست ضد رفع الاجور بل ضد تدخل الدولة المباشر في هذا الشأن.

وتحدث عما أسماه مشكلة فرض الضمان الاجتماعي على العمال الاجانب وهم لا يستفيدون منه. وأضاف أن وزير العمل محمد فتيش اجبرنا ان نطبق القانون لحماية العامل اللبناني، ولكن ليس هكذا يحمى العامل اللبناني بل بفرض رسوم على البضائع التي تدخل الى لبنان.



الهيئات الاقتصادية تطعن ب الأجر والنقل

رأت الهيئات الاقتصادية ان تدخل الدولة في السياسة الاقتصادية للقطاع الخاص بالشكل الذي تضمنه المرسوم الصادران حول زيادة الأجور وبدل النقل، خلافاً للأصول والمعاهدات الدولية التي انضم إليها لبنان، يتعارض مع واجبات الدولة بضرورة الحفاظ على الأمن الاجتماعي والاقتصادي. وتمنت «ألا يكون الاقتصاد اللبناني كبش المحرقة في موسم الانتخابات النيابية».

اتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب في لبنان

إقرار السلم المتحرك للأجور وإلزام التجار بخفض الأسعار

المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب في لبنان، في بيان أصدره اثر اجتماع عقده برئاسة رئيسه مرسل مرسل، «الحملة التي تقوم بها الهيئات الاقتصادية وجمعية التجار على قرار مرسومي غلاء المعيشة وأجور النقل والتهديد بعدم التنفيذ لما تضمنناه».

وطالب الحكومة بالاسراع في إقرار السلم المتحرك للأجور، والعودة الى ربط التعويضات العائلية بالحد الأدنى للأجور بنسبة 99 في المئة. كما طالب «بالمعالجة الجدية والمسؤولة للشأن الاقتصادي والاجتماعي، وإلزام التجار والهيئات الاقتصادية والمستوردين بخفض الأسعار، خصوصاً المواد الغذائية بعدما تدنت أسعارها عالمياً».

ورشة عمل عن ماهية النقابة لنقابة عمال البناء في الجنوب

أقامت «نقابة عمال البناء في الجنوب» ورشة عمل عن «ماهية النقابة» بالتعاون مع «الاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب»، وحضور أعضاء الاتحاد الوطني للبناء والأخشاب ونقابة إنشاء التعمير.

بداية تحدث رئيس النقابة علي حرب، ثم تلاه نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه وقال: «إن الاتحاد العمالي العام يتطلع إلى وضع هيكلية نقابية حديثة ومتطورة تضع حداً للانفلات العشوائي للحركة النقابية. كما أن الاتحاد بصدد وضع قانون التقاعد والحماية الاجتماعيين للعمال ويشمل عمال البناء والزراعة وصيادي الأسماك ومزارعي التبغ».

صدور مرسومي رفع الحد الأدنى للأجور وبدل النقل مفاعيل الأول ابتداءً من أول أيار والثاني من تشرين الثاني

صدر في الجريدة الرسمية ، العدد ٤٢ ، المرسوم رقم ٥٠٠ المتعلق بتعيين الحد الأدنى الرسمي لأجور المستخدمين والعمال في القطاع الخاص وإعطاء زيادة غلاء معيشة الذي يرفع الحد الأدنى الى ٥٠٠ الف ليرة، على ان تزداد على الأجور ٢٠٠ ألف ليرة كغلاء معيشة ، مع مفعول رجعي، اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/١ على أن تدفع المبالغ المتراكمة جراء هذا المفعول دفعة واحدة. كما صدر المرسوم رقم ٥٠١ المتعلق بتعديل بدل النقل اليومي للمستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل، من ستة آلاف ليرة لكل يوم عمل الى ثمانية آلاف ليرة.

رحم الله عمال لبنان

هل تعلم يا أخي العامل أنه اذا تم صرفك من العمل وأردت تقديم شكوى الى وزارة العمل فإنك سوف تبقى تراجع



مرات عدة دون جدوى ، واحتمال ضئيل جداً (إذا تكرم عليك صاحب العمل) وأتاك ببعض من فتات حقوقك ، سوف تصبح بعدها من جيش العاطلين عن العمل؟

والأكثر فرحاً لك بأن القضاء ومجلس العمل التحكيمي هو السبيل الوحيد لك لكي تفتخر بأن الأحكام الصادرة عن هذا المجلس هي الضمانة لإحقاق الحق ،فتنتظر سنين وسنين نتيجة الحكم يضاف اليه سنوات لاستئناف الحكم.

أخي العامل!!

كتب عليك الصبر ، والصبر مفتاح الفرج ، وأنى يأتي الفرج!! اذن عليك أن تكون من الصابرين. ألمتر أن حكومتنا رفعت الحد الأدنى للأجور ومن اليوم وصاعداً لم تعد تستطيع أن تتحمل الأعباء المدرسية والطبابة والطعام والشرب وغيرها من الحاجيات الضرورية لك ولأبناءك ، لماذا ؟ لأنك في وطن يعرف قيمه عماله ويعتبرونه فوق كل اعتبار ومصالحة !! . نعم إنهم يخافون عليك من الموت جوعاً !! نعم إنهم بحاجة إليك لمشاركتك في تظاهراتهم السياسية غير المعروفة نتائجها .

أخي العامل!!

لا تتعب نفسك في البحث عن العدالة الإجتماعية فهي حتماً ليست موجودة إلا في خطب المسؤولين .

أخي العامل!!

لا تفقد إيمانك بالله تعالى فهولا يجب الظالمين وعليه فليتكول المتوكلون . فتوكل على الله.

انتخابات نقابية

جرت الانتخابات الأولى للاتحاد اللبناني للنقابات السياحية في مركزه في بئر العبد بتاريخ ٢٢-٨-٢٠٠٨ ونال التصديق من وزارة العمل بحسب القانون بعد أسبوع من تاريخ إجراءها جاءت النتائج على الشكل التالي:

أمين إبراهيم خياط رئيساً، علي طباجة نائباً للرئيس، أحمد إبراهيم دبوق أميناً عاماً، زياد جان شاهين أميناً للسر، محمد عمرو نائباً لأمين السر، أحمد حسون محاسباً، إبراهيم الزايدي أميناً للصندوق، ياسر شريف مفوضاً للإعلام، محمد الحلاني، حسين العلي، محمد الفقيه، ناجي معلوف أعضاء مستشارين.

أجرى الاتحاد العمالي لنقابات مستخدمي وعمال وحرفيي الجنوب انتخابات عامة لمجلسه التنفيذي في العاشر من تشرين الأول ٢٠٠٨ في مركزه في صور وجاءت النتائج على الشكل التالي:

ناصر حرب رئيساً، جابر غريب نائباً للرئيس، حسين سويدان أميناً للسر، عارف حرب أميناً للصندوق، حسين عز الدين نائباً لأمين السر، محمد حيدر حسن مسؤول الشؤون الاعلامية، جمال عطية مسؤولاً للعلاقة مع وزارة العمل، أحمد كردي، اسماعيل عطوي، كامل وهبي، محمد مرعي، رياض عطايا أعضاء مستشارون.

أجرت نقابة عمال ومستخدمي قطاع البناء ومشتقاته في البقاع انتخابات تكميلية بتاريخ ٢٨-٨-٢٠٠٨ وجاءت النتائج على الشكل التالي:

علي يحفوي رئيساً، هيثم عودة نائباً للرئيس، مارون الحاج أميناً للسر، ابراهيم قيس أميناً للصندوق، محمد دندش، علي عوفة، علي قيس، قاسم الفوعاني، علي جبج، علي نون، محمد جمال مصطفى شبشول أعضاء مستشارين.

دعت نقابة عمال الخيم البلاستيكية في الجنوب الى انتخابات تكميلية لمجلسها التنفيذي بتاريخ ٢١/١١/٢٠٠٨ في مركز الاتحاد العمالي لنقابات مستخدمي وعمال وحرفيي الجنوب. صور جل البحر.

